Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 199-217
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.10

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The role of external auditor independence in promoting economic development

Reda Ali Abdullah*, Mohammed Radi Abdul-Kadhim
College of Administration and Economics/University of Anbar

Keywords:
External auditor independence, investment opportunities, confidence in financial reports, enhancing economic development.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	06 Feb. 2025
Received in revised form	13 Mar.2025
Accepted	07 Jul. 2025
Available online	31 Dec. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Reda Ali Abdullah
College of Administration and Economics/University of Anbar

Abstract: The research aims to understand how the independence of the external auditor affects enhancing confidence in financial reports and increasing investment opportunities, which leads to driving economic development. And to study the impact of auditors on the perception of their professional independence and the role of this perception in enhancing effective auditing practices. The research focused on analyzing the relationship between the independence of the external auditor and enhancing economic development at Rafidain Bank - Baghdad Branch. The study relied on collecting data from a questionnaire directed to a sample of department managers and employees, where 60 questionnaires were distributed and 49 of them were returned with a response rate of 81.7%. The questionnaire was improved based on the arbitration of specialized professors, and the reliability was measured using the Cronbach's alpha coefficient, which showed a high level of reliability, which enhances the credibility of the results extracted from the data. The research found that banks' commitment to supporting key economic sectors and social responsibilities is one of the main drivers of enhancing economic development, indicating the increasing role of banks in achieving economic sustainability. And that the independence of the external auditor explains a large percentage of changes in enhancing economic development, which highlights the strong relationship between independence and contribution to achieving comprehensive economic growth. The research recommended intensifying banks' efforts to confirm their commitment to social responsibilities and support key economic sectors, which enhances investors' and society's confidence in their developmental role. And providing advanced training programs for external auditors to develop their skills in line with modern requirements in the field of auditing and economic development.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 199-217
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.10

دور استقلالية المدقق الخارجي في تعزيز التنمية الاقتصادية

رضا علي عبد الله **محمد راضي عبد الكاظم**
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الانبار

المستخلص

يهدف البحث إلى فهم كيف تؤثر استقلالية المدقق الخارجي على تعزيز الثقة في التقارير المالية وزيادة فرص الاستثمار، مما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية. فضلا عن دراسة تأثير المدققين على تصور استقلاليتهم المهنية ودور هذا التصور في تعزيز ممارسات التدقيق الفعالة. وركز البحث على تحليل العلاقة بين استقلالية المدقق الخارجي وتعزيز التنمية الاقتصادية في مصرف الرافدين - فرع بغداد. اعتمدت الدراسة على جمع البيانات من استبانة موجهة لعينة من مديري الشعب والموظفين، إذ تم توزيع 60 استبانة واسترجاع 49 منها بنسبة استجابة 81.7%. تم تحسين الاستبانة بناءً على تحكيم أساتذة مختصين، وقياس الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ الذي أظهر مستوى عالٍ من الموثوقية، مما يعزز مصداقية النتائج المستخلصة من البيانات. وقد توصل البحث أن التزام المصارف بدعم القطاعات الاقتصادية الرئيسة والمسؤوليات الاجتماعية يُعد من المحركات الأساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية، مما يشير إلى الدور المتزايد للمصارف في تحقيق الاستدامة الاقتصادية. وإن استقلالية المدقق الخارجي تُفسر نسبة كبيرة من التغيرات في تعزيز التنمية الاقتصادية، مما يُبرز العلاقة القوية بين الاستقلالية والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل. وقد أوصى البحث على تكثيف جهود المصارف لتأكيد التزامها بالمسؤوليات الاجتماعية ودعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مما يعزز ثقة المستثمرين والمجتمع في دورها التنموي. وتوفير برامج تدريبية متقدمة للمدققين الخارجيين لتطوير مهاراتهم بما يتماشى مع المتطلبات الحديثة في مجال التدقيق والتنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: استقلالية المدقق الخارجي، فرص الاستثمار، الثقة في التقارير المالية، تعزيز التنمية الاقتصادية.

المقدمة

تُعد التقارير المالية (التي تتضمن حكم المدقق) التعبير الأساس عن الحالة المالية للشركة عبر الزمن. ويُستخدم رأي المدقق بشأن البيانات المالية للشركات لإبلاغ جميع الأطراف التي تتعامل مع الشركة (وخاصة المساهمين) بوضعها المالي. وعلى مدى العقود، وقبل ظهور العديد من الفضائح المالية، كان هناك اعتماد كبير من المستثمرين على جودة التدقيق الخارجي للشركات قبل استثمار أموالهم. ومع ذلك، أدى تزايد عدد الفضائح المؤسسية إلى تغيير هذا الاعتماد على مستويات جودة التدقيق. ومن المهم دراسة استقلالية المدقق الخارجي وفهم مدى أهمية هذه الاستقلالية في تعزيز التنمية الاقتصادية. إذ تُعد التقارير المالية عنصرًا مهمًا للإبلاغ المالي للمستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار في الشركات. تقوم الشركات بإجراء تدقيق خارجي لبياناتها المالية، ويتم التعبير عن نتائجه في التقارير المالية لتقليل فجوة المعلومات بين المديرين والمستثمرين.

ومن المتوقع أن يحافظ المدقق على استقلاليته تجاه عميله من خلال اتباع نهج مهني، وتجنب تضارب المصالح، وتقديم حكم مهني متفوق، لتحسين قرارات المساهمين وأصحاب المصلحة والجمهور المستثمر. ومن ثم يُتوقع أن تُعزز استقلالية المدقق الخارجي الثقة في البيانات المالية

المنشورة، مما يزيد من فرص الاستثمار ويُشجع على التنمية الاقتصادية. وأحد المؤشرات الرئيسية لنجاح الاستثمار في الشركات هو مصداقية التقارير المالية للشركة.

أولاً. منهجية البحث:

1. **مشكلة البحث:** تنبع مشكلة البحث من الحاجة إلى فهم العلاقة بين استقلالية المدقق والتنمية الاقتصادية، فضلا عن تحديد الاستراتيجيات الفعالة للحفاظ على هذه الاستقلالية وتعزيزها.

سؤال البحث: ما العلاقة بين استقلالية المدقق والتنمية الاقتصادية؟ وما هي الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها للحفاظ على استقلالية المدققين وتعزيزها؟

2. **فرضية البحث:** إن فرضية البحث الحالي هي كما يأتي:

هناك تأثير ذو دلالة احصائية لاستقلالية المدقق الخارجي على تعزيز التنمية الاقتصادية في المصارف التجارية.

3. **أهداف البحث**: يهدف البحث الحالي إلى تحقيق الآتي:

أ. فهم كيف تؤثر استقلالية المدقق الخارجي على تعزيز الثقة في التقارير المالية وزيادة فرص الاستثمار، مما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

ب. دراسة تأثير المدققين على تصور استقلاليتهم المهنية ودور هذا التصور في تعزيز ممارسات التدقيق الفعالة .

ج. تقديم حلول عملية ومهنية لتعزيز استقلالية المدققين وتجنب تضارب المصالح في العمل .

د. دراسة كيف تعزز استقلالية المدقق الثقة لدى المساهمين وأصحاب المصلحة والجمهور المالي، وتأثير ذلك على جودة القرارات الاستثمارية.

4. **أهمية البحث**

أ. يسلط البحث الضوء على أهمية استقلالية المدقق في تعزيز الثقة في التقارير المالية، مما يُساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة .

ب. يُبرز البحث دور استقلالية المدقق في دعم التنمية الاقتصادية من خلال تحسين جودة التقارير المالية وزيادة فرص الاستثمار .

ج. يُضيف البحث إلى الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالتدقيق الخارجي من خلال التركيز على العلاقة بين الاستقلالية والتنمية، فضلا عن تقديم توصيات مهنية لتحسين ممارسات التدقيق .

د. يساعد البحث في وضع استراتيجيات فعالة للحفاظ على استقلالية المدققين وتجنب تضارب المصالح، مما يعزز من جودة التدقيق الخارجي.

5. **دراسات سابقة**

1. Ojo, M. (2006, May). Auditor independence–its importance to the external auditor's role in banking regulation and supervision.

استقلالية المدقق – أهميتها لدور المدقق الخارجي في تنظيم القطاع المصرفي والإشراف عليه.

تهدف الدراسة إلى تحليل أهمية استقلالية المدقق الخارجي في دوره ضمن تنظيم البنوك والإشراف عليها، مع التركيز على العوامل التي قد تهدد هذه الاستقلالية والجهود المبذولة لضمان حمايتها. واعتمدت الدراسة على منهج تحليلي يعتمد على مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة باستقلالية المدقق، مع مناقشة حالات واقعية وجهود تنظيمية لضمان الاستقلالية. وتوصلت الدراسة أن استقلالية المدقق الخارجي تُعد عنصرًا أساسيًا في ضمان شفافية وموثوقية التقارير المالية. ومع ذلك، فأن

تضارب المصالح الناتج عن تقديم خدمات غير تدقيقية يُشكل تهديدًا كبيرًا، مما يستدعي تعزيز التدابير الوقائية. وأوصت الدراسة أنه يجب على الهيئات التنظيمية تعزيز التدابير لضمان استقلالية المدقق الخارجي، مثل فصل خدمات التدقيق عن الخدمات الاستشارية وتفعيل آليات تدوير المدققين بشكل دوري.

2. Sucher, P., & Bychkova, S. (2001). Auditor independence in economies in transition: a study of Russia.

تُعد استقلالية المدققين عاملاً رئيسا في تعزيز مصداقيتهم كمراجعين خارجيين للقوائم المالية، ويهدف البحث إلى تحليل مدى تنفيذ قواعد استقلالية المدققين في روسيا ومدى فاعليتها في السياق الاقتصادي والاجتماعي والتاريخي للبلاد . وتم تحليل متطلبات استقلالية المدققين التي تم إدراجها في القوانين والمعايير المهنية الروسية، وذلك من خلال مراجعة القوانين وإجراء مقابلات مع المدققين ومديري المؤسسات ومستخدمي القوائم المالية، بهدف تقييم فعالية هذه القواعد ومدى توافقها مع بيئة العمل في روسيا . وعلى الرغم من إدراج بعض قواعد استقلالية المدققين في القوانين الروسية، إلا أن مدى فعاليتها وتأثيرها يظل غير واضح بسبب الاختلافات الثقافية والاقتصادية، مما يثير أسئلة حول مدى ملاءمتها لتحقيق الأهداف المرجوة . وأوصت الدراسة أنه ينبغي على الهيئات الوطنية والدولية المسؤولة عن صياغة معايير استقلالية المدققين مراعاة السياقات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، لضمان أن تكون القواعد أكثر ملاءمة وفعالية في تعزيز نزاهة التدقيق.

ثانياً: الإطار النظري

1. **مفهوم استقلالية المدقق:** يقوم أساس أي مهنة على خدمة الخير العام للمجتمع بشكل أكبر من تحقيق مكاسب تجارية. في هذا السياق، تُعد استقلالية الفكر والانطباع أمراً بالغ الأهمية. يُنظر إلى القدرة على الحفاظ على النزاهة المهنية وتطبيق الشك المهني أثناء العمل على أنها سمة بارزة للمهنية الحقيقية. تُعد استقلالية المدقق، سواء كانت فعلية أو ظاهرية، ضرورية لتعزيز مصداقية المهنة ونزاهتها. ولهذا السبب، تتطلب البورصات والهيئات المهنية من أعضائها مستوى عالٍ من الاستقلالية، نظرًا لارتباط الممارسة المهنية بعنصر تنظيمي .وفي مهنة التدقيق الخارجي، يُفهم مفهوم الاستقلالية بأنه الحرية من الضغوط المالية والارتباطات التي قد تؤثر، بشكل واعٍ أو غير واعٍ، على الحكم المهني للمدقق. ومع ذلك، هناك العديد من العوامل التي قد تهدد استقلالية المدقق. تشمل هذه التهديدات: (Prabowo and Suhartini,2021:306)

- ضغوط العملاء لتقليل الرسوم .
- الاعتماد المفرط على رسوم من جهة واحدة.
- الضغوط من مساهمي المدققين أو الموردين أو البنوك أو حتى الجريمة المنظمة.

وفي السنوات الأخيرة، توسع تأثير تقارير المدققين ليشمل أصحاب مصلحة آخرين غير المساهمين فقط، مثل موظفي الشركة، الجهات التنظيمية، والمجتمع بشكل عام. إذا تعرضت استقلالية المدقق للخطر، فقد يؤدي ذلك إلى تهديدات كبيرة بثقة الجمهور في نزاهة التقارير المالية. ومن بين هذه التهديدات، الأهم هو انخفاض الثقة التي يضعها المدققون أنفسهم في عملية التدقيق، مما يؤثر سلبًا على فعالية المهنة. وتُعد الاستقلالية حجر الزاوية في الممارسة المهنية المحاسبية، حيث تُمثل الأساس الذي تقوم عليه فعالية وظيفة التدقيق الخارجي. ومن ثم تهدف القوانين واللوائح التنظيمية

إلى وضع إطار لضمان أفضل الممارسات المعروفة، لحماية المهنة من الأخطاء الناجمة عن التهديدات التي تواجه استقلالية المدقق (Endri,2020:743).

يرى الباحثان أن استقلالية المدقق تُعد الأساس الذي تقوم عليه نزاهة المهنة وجودة التقارير المالية، حيث تُمثل الحرية من الضغوط المالية والارتباطات جوهر الاستقلالية. يُعد هذا المفهوم ضروريًا لتعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة والحفاظ على فعالية وظيفة التدقيق الخارجي. ومع ذلك، تواجه استقلالية المدقق تحديات متعددة، مثل ضغوط العملاء والاعتماد المفرط على رسوم جهة واحدة، مما قد يُضعف الثقة في التقارير المالية ويؤثر سلبًا على المهنة، ما يستدعي وجود قوانين ولوائح تنظيمية لضمان الممارسات المثلى.

2. **نظرية الوكالة واستقلالية المدقق**: توفر نظرية الوكالة تفسيرا شاملًا لديناميكيات العلاقة بين المدقق والعميل، موضحة أن الغرض الأساسي للمدقق هو تمثيل مصالح مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة. تبدأ نظرية الوكالة من الصراع الذي قد ينشأ بين مالكي الشركة وإدارتها، إذا لم تكن لدى الإدارة مصالح كافية لتحفيزها على العمل بجدية كما يرغب المساهمون. ومن ثم تعتمد النظرية على مفهوم فصل السلطات. وتُعد البيانات المالية سجلًا يعده خبراء، يمثل طرفًا ثالثًا محايدًا للتحقق من صحة الوقائع كما يصفها المديرون أو الملاك. وفقًا لهذه النظرية، يُنظر إلى المدقق على أنه وكيل يجب أن يخدم مصالح متعددة ليكون موثوقا به، أي أن يتصرف بشكل مستقل. وأهم هذه المصالح هو مصالح المطالبين الحاليين والمحتملين (Babatunde and Oluwatosin, 2023: 33).

في الولايات المتحدة، تُصدر العديد من اللوائح المتعلقة بفصل السلطات تعليمات تطلب تقارير من محاسبين مستقلين. جوهر تقرير المحاسب المستقل هو: أن تكون مستقلًا، وهو ما يتم التأكيد عليه بعدة طرق. يعتمد هذا الفصل على تقسيم سلطات الحوكمة المؤسسية. وحتى الآن، تركزت النقاشات حول استقلالية المدقق على المفاهيم الاقتصادية المتعلقة بـ الوكالة واقتصاديات المعلومات. يشير مفهوم الوكالة هنا إلى قضايا التحكم والأداء في حوكمة الشركات، وهو أحد المشكلات الأساسية في نظرية التنظيم .والحل الرئيسي لهذه المشكلة يجب أن يكون، بطبيعة الحال، زيادة مشاركة المالكين في اتخاذ القرار. ومع ذلك، يجب أيضا توجيه جزء من الحل نحو التنظيم نفسه، خاصةً فيما يتعلق بإنشاء هيئة محايدة تُعنى بتقديم النصائح، والتحقيق، والإرشاد في الأنظمة التي تعاني من تركيز مفرط للملكية (Mustikarini & Adhariani, 2022: 286)؟

يرى الباحثان ان نظرية الوكالة تفسر العلاقة بين المدقق والعميل باعتبار المدقق وكيلا يمثل مصالح أصحاب المصلحة، ما يتطلب استقلاليته لضمان الثقة والمصداقية. تعتمد النظرية على فصل السلطات لحل الصراع بين الملاك والإدارة، حيث تُعد البيانات المالية أداة محايدة لتأكيد الحقائق. في الولايات المتحدة، تُدعم هذه الاستقلالية عبر لوائح تنظيمية تهدف إلى تعزيز الشفافية وتقليل تركيز الملكية، مما يُسهم في تحسين حوكمة الشركات وزيادة مشاركة المالكين في اتخاذ القرارات.

3. **استقلالية المدقق الخارجي: تطور المفهوم وتأثيره على جودة التدقيق في ظل حوكمة الشركات**: لقد أدى ظهور حوكمة الشركات إلى جعل التدقيق الخارجي أحد أكثر الموضوعات التي حظيت بالدراسة. تركزت الدراسات التجريبية بشكل كبير على الدور الذي يلعبه المدققون الخارجيون في ضمان معايير عالية وجودة في التقارير المالية. تمثل استقلالية المدقق الخارجي موضوعًا محوريًا في هذا المجال .وعلى مر تاريخ التدقيق، بدءًا من حضارة بلاد ما بين النهرين القديمة وحتى اليوم، تم توثيق التطورات الرئيسة في مجال التدقيق الحديث، إذ أثرت ضغوط أصحاب المصلحة على البيئة

الاجتماعية والاقتصادية. تم وضع أسس المدقق الحديث في المملكة المتحدة بموجب قانون الشركات لعام 1900، الذي كفل تعيين المدققين من خلال المحاكم الرسمية. بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت عمليات التدقيق القانونية والمراحل الأولية لوضع معايير التدقيق، وتم إجراء أولى الأبحاث حول العلاقة بين استقلالية المدقق وجودة التدقيق (Hasan et al., 2020: 273).

في العصر الحديث، برزت أهمية استقلالية المدقق مع الفضائح المالية مثل بارمالات في إيطاليا، وHIH في أستراليا، ووورلدكوم، وإنرون، وتايكو إنترناشونال في الولايات المتحدة. منذ ذلك الحين، أصبحت مهنة التدقيق خاضعة لضغوط إضافية لفحص إدارة السجلات، وهياكل حوكمة الشركات، وإجراءات إعداد التقارير المالية .وركزت الدراسات المبكرة على احتمال أن يقوم المدققون بتشويه آرائهم، مشيرة إلى أن التنظيم الذاتي قد يؤدي إلى آراء أكثر إيجابية تجاه حسابات العملاء مقارنة بالمسؤولية القانونية والقوى التنافسية. ومع ذلك، لم تقدم تلك الدراسات دليلًا على هذا الزعم، مما يشير إلى أن المدقق يجب أن يكون مستقلًا. لكن هذه الدراسات افتقرت إلى تعريف واضح لجودة التدقيق، واحتوت على أخطاء مطبعية أثرت على قيمتها، وركزت على نوع محدود من استقلالية المدقق ولم تأخذ في الاعتبار التحديات الأخلاقية (Alsmady, 2022: 2).

نظرا لعيوب هذه الأساليب، ظهرت موجة جديدة من الأبحاث اعتمدت على أساليب بديلة مثل نظرية الألعاب، التحليل الإحصائي، المقابلات والاستبيانات، مراجعات الأدبيات، والتجارب النفسية. خلصت هذه الدراسات إلى أن التركيز على التحرر من الروابط الاقتصادية والضغوط وحده لا يكفي لفهم مفهوم استقلالية المدقق، مما يبرز الحاجة إلى أبحاث مستقبلية لفهم هذا المفهوم المعقد متعدد الأبعاد (Kaawaase et al.,2021:349).

وتتناول معايير التدقيق الدولية استقلالية المدقق بعدها عنصرًا أساسيًا لضمان نزاهة وموثوقية التقارير المالية. تفرض المعايير الدولية للتدقيق (ISA) ومدونة أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن IFAC متطلبات صارمة لضمان استقلال المدقق عن العميل، سواء من الناحية الفكرية أو في المظهر. تشمل هذه المعايير تجنب تضارب المصالح، والامتناع عن تقديم خدمات قد تؤثر على الموضوعية، وتحديد فترات التناوب الإلزامي للمدققين للحد من العلاقات الطويلة التي قد تؤثر على الاستقلالية. كما تتطلب التوجيهات الأوروبية والتشريعات المحلية التحقق من عدم وجود مصالح مالية أو شخصية قد تؤثر على حكم المدقق. تهدف هذه القواعد إلى تعزيز الثقة في عمليات التدقيق وضمان التزام الشركات بالممارسات المالية السليمة (Mustikarini & Adhariani, 2022: 286)

يرى الباحثان إن استقلالية المدقق الخارجي تمثل ركيزة أساسية لجودة التدقيق في ظل حوكمة الشركات، حيث تطورت عبر التاريخ لمواجهة التحديات الناشئة عن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية. برزت أهمية الاستقلالية بشكل أكبر بعد الفضائح المالية الكبرى، مما أدى إلى زيادة التدقيق على الهياكل التنظيمية والتقارير المالية. ومع ذلك، أظهرت الدراسات السابقة قصورا في تعريف جودة التدقيق واستقلالية المدقق، مما دفع الأبحاث الحديثة لتطوير أساليب أكثر شمولًا لفهم الجوانب المتعددة للاستقلالية، بما يعزز الشفافية والثقة في التقارير المالية.

4. **التطور التاريخي للتدقيق الخارجي**: ساهمت المتطلبات والاحتياجات المتغيرة لحياة البشر في تشكيل مهنة التدقيق وتطورها عبر الزمن. يعود أصل المحاسبة، الذي يُعد الأساس الذي بدأت منه فكرة التدقيق، إلى مصر القديمة. ومع نمو المجتمعات وتغيرها، تطورت هذه المفاهيم أيضا. خلال العصر

الصناعي، ظهرت نظرية الوكالة بسبب المشكلات الناتجة عن فصل الملكية عن الإدارة والمخاطر الأخلاقية، مما استدعى وجود تدقيق مستقل عن الشركة لتجنب تضارب المصالح .وتم اتخاذ العديد من التشريعات والمبادرات في مختلف أنحاء العالم في مجال المحاسبة والتدقيق بهدف حماية المستثمرين والدائنين من الشركات، وتعزيز الثقة في أسواق رأس المال، وتقليل فجوة المعلومات بين الأطراف المعنية، وضمان المصلحة العامة (Santana & Albareda, 2022:2).

إذا لم يتم الكشف عن معلومات موثوقة وذات مصداقية عن الشركات، فقد تتعرض أسواق رأس المال لخسائر كبيرة. لذلك، يُعتبر تحديد الحقوق والواجبات المرتبطة بوظائف التدقيق التي تحمي المصلحة العامة أمرا بالغ الأهمية. ومنذ سبعينيات القرن التاسع عشر، زادت الحاجة إلى معايير محددة للتدقيق الخارجي بالتزامن مع التغيرات التي طرأت على المهنة. ومر التدقيق الخارجي بعملية تطور طويلة، إذ تغير محتواه وطبيعته وفقًا للحقائق التاريخية، من العصور القديمة حتى الوقت الحاضر. ويُعد التطور السريع في التكنولوجيا، خاصة مع ظهور الإنترنت ونظم المعلومات، أحد العوامل الأكثر تأثيرًا في مهنة التدقيق. ومع ذلك، فأن زيادة جودة وفعالية أنشطة التدقيق قد أدت أيضا إلى تعقيدها بسبب تضاعف المخاطر التي يجب السيطرة عليها بدلاً من تقليلها. وفي الوقت الحالي، ساهمت التطورات في معالجة البيانات وتحليلها وأدوات التدقيق بشكل كبير في تحسين عملية التدقيق من حيث السرعة والفعالية. فضلا عن ذلك، فإن وفرة المعلومات التي توفرها التقنيات الحديثة تجعل عمليات التدقيق الحالية أكثر شمولاً، مما يُعزز موثوقية البيانات المالية ويزيد من قيمتها (Bu & Cuervo-Cazurra, 2020:330).

يرى الباحثان إن التطور التاريخي للتدقيق الخارجي يعكس استجابة المهنة للاحتياجات المتغيرة للمجتمعات، بدءًا من مصر القديمة وحتى العصر الحديث. خلال العصر الصناعي، ساعدت نظرية الوكالة وتشريعات التدقيق في تعزيز الشفافية وحماية المستثمرين من خلال التدقيق المستقل. ومع التقدم التكنولوجي، أصبحت عمليات التدقيق أسرع وأكثر شمولاً بفضل أدوات تحليل البيانات، مما رفع موثوقية التقارير المالية، رغم تعقيد المخاطر التي يجب معالجتها.

5. **أهمية استقلالية المدقق في ضمان جودة التقارير المالية**إن استقلالية المدققين أثناء إعداد وعرض المعلومات المالية يُعد عاملاً أساسيًا في تقديم معلومات مالية ذات جودة عالية. يُعتبر الحفاظ على هذه الاستقلالية جزءًا لا يتجزأ من الحفاظ على مصداقية المؤسسة. المصداقية، في هذا السياق، تُترجم إلى درجة من الثقة التي يضعها أصحاب المصلحة في المخاطر التي تتحملها المؤسسة. الثقة هي الأساس الذي تقوم عليه الاقتصاديات الحديثة، حيث تُحدد نتائج المعاملات السوقية التي تُجرى بين الأطراف الاقتصادية المختلفة. وإن استقلالية المدقق تُعد مسألة محورية، إذ يؤدي تآكلها إلى تهديد مصداقية التقارير المالية التي تدعم هذه المعاملات. فقدان هذه الاستقلالية يؤدي إلى تقليل مستوى المعلوماتية في التقارير المالية. نتيجة لذلك، وبسبب الفجوة المعلوماتية المعتادة في التقارير المالية، قد يؤدي ذلك إلى خفض قيمة الأسهم أو أدوات الدين عند تقييم السوق لقيمة المؤسسة (Cameran et al, 2022: 752).

بالمثل، التقارير المالية التي تُظهر أداء المؤسسة بشكل أسوأ مما هو عليه في الواقع قد تُعرض المؤسسة لتدقيق أكبر وتكشف عن حالات محتملة من الاحتيال. لذلك، تُعد قياس وتعزيز استقلالية المدقق أمراً ضروريا نظرا لأهمية التقارير المالية في دعم الاقتصاد الحديث. وعلى المستوى الجزئي، إذا تم ضمان استقلالية المدقق، فأن أصحاب المصلحة داخل المؤسسة سيكونون

أكثر ميلًا إلى المخاطرة بثقة، نظرا لأنهم قد يكتشفون مؤسسات أخرى تملك أصولاً مبالغا في تقدير قيمتها. بعبارة أخرى، استقلالية المدقق تُقلل من الفجوة المعلوماتية، مما يُعزز الشفافية والثقة في التقارير المالية. وتاريخيا تُظهر الدراسات الأدبية وحالات الدراسة العديد من الأمثلة على المدققين، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، الذين اختاروا عدم الإبلاغ عن معلومات دقيقة وحقيقية. ومع ذلك، فأن الفكر الحديث يستند إلى الثقة في التأثيرات الاجتماعية والسلوكية على قرارات المدققين، بهدف ضمان جودة التقارير المالية (Ismail et al., 2020: 103).

تم اقتراح العديد من الأطر المصممة لتقييم استقلالية المدققين وتعزيزها عند الحاجة. كما تم اقتراح تدابير تنظيمية، وفي بعض الحالات تم تنفيذها، لتحقيق هذا الهدف .وبشكل أساسي، تشير العلاقة المحتملة بين ردود أفعال أصحاب المصلحة تجاه التقارير المالية وسلوك المدققين إلى أن التقارير المالية الدقيقة يمكن أن تُعد مؤشرا على اقتصاد يعمل بشكل جيد. وفي المقابل، فأن نقص التقارير الدقيقة، خاصةً عندما يُؤمل الاعتماد عليها، يُعد إشارة إلى مستويات كبيرة وغير فعالة من الفجوة المعلوماتية في السوق، مما يعيق كفاءة عمل السوق (Kaawaase et al., 2021: 349).

يرى الباحثان أن استقلالية المدقق تُعد عنصرا اساسيا لضمان جودة التقارير المالية، مما يعزز الثقة والمصداقية بين أصحاب المصلحة ويدعم كفاءة الاقتصاد. غياب الاستقلالية يؤدي إلى انخفاض الشفافية وزيادة الفجوة المعلوماتية، مما يهدد الأسواق ويؤثر سلبًا على قيمة الأصول المالية. لذلك، تُعتبر تعزيز استقلالية المدققين من خلال الأطر التنظيمية خطوة ضرورية لضمان نزاهة التقارير المالية وتحسين أداء الأسواق.

6. **تأثير استقلالية المدقق على التنمية الاقتصادية**: نظرا لأهمية التدقيق وحوكمة الشركات في تعزيز التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بدأ الباحثان في تحليل العلاقة المباشرة بين استقلالية المدقق والاقتصاد. أظهرت الأبحاث أن جودة خدمات التدقيق تُعزز مستوى الثقة، حيث إن التدقيق عالي الجودة يؤدي إلى تأثير إيجابي على المستثمرين وأسواق الأسهم. تعتمد جودة التقارير المالية على استقلالية المدقق، مما يرفع معايير التقارير المالية. يعتقد المنظمون أن التدقيق المستقل هو الحل الأمثل لتحسين مستوى الأسواق المالية الدولية. وتؤكد الأدلة التجريبية أن جودة التدقيق تؤثر على سوق الأسهم، كما تدعمها النماذج البيانية والتحليلية. وتُظهر التقارير المالية عالية الجودة ارتباطات قوية بالتنمية الاقتصادية، حيث يؤدي أي خلل في هذه الروابط إلى ركود اقتصادي. توضح الأبحاث أن تحسين هذه الروابط يُمكن الأفراد والشركات من النمو على المستويين الفردي والسوقي الأوسع. يتمثل هذا التحسين في العوامل الاقتصادية على المستويين المجهري والكلي، والتي تؤثر على أداء الشركات وعلاقاتها بالسوق (Lefebvre et al.,2023:16).

وتُعد الأسواق المالية وأسواق الأعمال بمثابة نقاط اتصال بين الشركات والمكونات الاقتصادية، حيث تُدار هذه العلاقات بناءً على معدلات تشغيل اقتصادية موحدة. ومع ذلك، فأن انخفاض مستوى الشفافية يُقيد استراتيجيات التعامل المتاحة للشركات والمواطنين، مما يُقلل من الحلول الاقتصادية منخفضة التكلفة. لذلك، تُعد تقنيات التدقيق المستقل التي تؤكد مصداقية الافصاحات المالية للشركات الخيار الأكثر فعالية وكفاءة من حيث التكلفة، حيث تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. وتفتقر الأسواق التي تتعامل مع مدققين غير مستقلين إلى الشفافية، مما يؤدي إلى ظهور مخاطر جيوسياسية تهدد استقرار الاقتصاد. لذلك، يُعد ضمان استقلالية المدقق

أمراً حيويًا للحفاظ على استقرار الأسواق المالية وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة (Bappa & Yahaya, 2024:33).

يرى الباحثان إن استقلالية المدقق تلعب دوراً هاماً في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تحسين جودة التقارير المالية وزيادة الثقة في الأسواق المالية. التدقيق المستقل يعزز الشفافية ويحد من الفجوة المعلوماتية، مما يُمكن الشركات والمستثمرين من اتخاذ قرارات مستنيرة تدعم النمو الاقتصادي. ومع ذلك، يؤدي غياب الاستقلالية إلى تقليل الشفافية وزيادة المخاطر الجيوسياسية، مما يهدد استقرار الأسواق، مما يجعل استقلالية المدقق شرطًا أساسيًا لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

ثالثاً. الجانب العملي: يتناول الجانب العملي لهذا البحث دور استقلالية المدقق الخارجي في تعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال دراسة تطبيقية على مصرف الرافدين فرع بغداد. يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين استقلالية المدقق الخارجي ومدى تأثيرها على تعزيز التنمية الاقتصادية داخل المصرف، بما يشمل دعم المشاريع التنموية، تحسين الكفاءة المالية، وتعزيز الثقة في التقارير المالية. وتمثل مجتمع البحث في مصرف الرافدين فرع بغداد، إذ تم توزيع استبانة البحث على مديري الشعب والموظفين في الأقسام المختلفة داخل المصرف. تم توزيع 60 استبانة، واسترجاع 49 منها بنسبة استجابة بلغت 81.7%. تم استبعاد الاستبانات غير المكتملة لعدم كفاية البيانات، واعتمدت الاستبانات المكتملة لتحليل البيانات واستنتاج النتائج.

تم اختيار مصرف الرافدين فرع بغداد كعينة للبحث نظرًا لدوره البارز في الاقتصاد العراقي وتأثيره الكبير على التنمية المالية. يوفر المصرف بيئة مثالية لدراسة تأثير استقلالية المدقق الخارجي، نظرًا لتعدد أنشطته المصرفية وتوافر البيانات اللازمة للتحليل. كما إن خضوعه للرقابة المستمرة يتيح قياس مدى تأثير التدقيق على الشفافية والكفاءة المالية. يساهم اختيار هذا المصرف في استخلاص نتائج يمكن تعميمها على مؤسسات مالية أخرى داخل العراق.

ولضمان صدق الاستبانة، تم تحكيمها من قبل أربعة أساتذة مختصين في المحاسبة. قدم المحكمون ملاحظات قيمة بشأن صياغة الأسئلة ووضوحها، مما ساهم في تحسين الأداة البحثية. بناءً على آرائهم، تم تعديل بعض أسئلة الاستبيان لضمان شموليتها وقدرتها على قياس متغيرات البحث بدقة. كما تم قياس الثبات الداخلي للاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ لجميع متغيرات البحث. أظهرت النتائج أن معامل ألفا كرونباخ لمتغير استقلالية المدقق الخارجي بلغ 0.87، بينما بلغ لمتغير التنمية الاقتصادية 0.85، وهو ما يشير إلى مستوى عالٍ من الثبات. تعكس هذه القيم قدرة الأداة البحثية على تقديم بيانات موثوقة ومتسقة لتحليل العلاقة بين استقلالية المدقق الخارجي والتنمية الاقتصادية.

جدول (1): معامل لفا كرونباخ لمتغيرات البحث

المتغير	عدد الفقرات	معامل Cronbach's Alpha
استقلالية المدقق الخارجي	8	.872
تعزيز التنمية الاقتصادية	8	.884

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

1. البيانات الديموغرافية:

أ. الجنس

جدول (2): عينة البحث حسب الجنس

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	36	73.5
انثى	13	26.5
Total	49	100.0

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يلاحظ في الجدول رقم (2) أن عدد الذكور في عينة البحث (مصرف الرافدين في بغداد) يبلغ 36 وبنسبة تبلغ 73.5% من اجمالي العينة، وإن عدد الاناث في عينة البحث تبلغ 13 وبنسبة تبلغ 26.5% من اجمالي العينة.

ب. العمر

جدول (3): عينة البحث حسب العمر

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
20-30سنة	4	8.2
اكثر من 40- 30 سنة	13	26.5
أكثر من 50-40 سنة	18	36.7
50سنة فأكثر	14	28.6
Total	49	100.0

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

في الجدول رقم (3) تُظهر التركيبة العمرية للعينة تنوعًا بين الفئات المختلفة، مع تركز غالبية المشاركين في الفئات العمرية الأكبر نسبيًا (أكثر من 40-50 سنة و50 سنة فأكثر). ويشير هذا إلى أن المصرف يعتمد بشكل كبير على الكوادر ذات الخبرة الطويلة، وهو ما قد يؤثر إيجابًا على مصداقية الردود وعمقها. ومن جهة أخرى، النسبة المحدودة للفئة الشابة (20-30 سنة) قد تُظهر وجود فجوة في تمثيل الآراء من منظور الجيل الجديد، مما قد يتطلب تعزيز دمج الموظفين الشباب في المستقبل.

ج. المؤهل العلمي:

جدول (3): عينة البحث حسب المؤهل العلمي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم فني	10	20.4
بكالوريوس	25	51.0
دبلوم عالي	6	12.2
ماجستير	2	4.1
دكتوراه	5	10.2
محاسب قانوني	1	2.0
Total	49	100.0

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يوضح الجدول توزيع عينة البحث بناءً على المؤهلات العلمية للعاملين في مصرف الرافدين - فرع بغداد، مما يعكس مستوى التعليم والخبرة الأكاديمية للمشاركين في الدراسة. وعند تحليل الفئات التعليمية نلاحظ الآتي:

- ❖ دبلوم فني (20.4% - 10 أفراد) تشكل نسبة ملحوظة من العينة، مما يعكس وجود شريحة من العاملين ذوي الكفاءات الفنية الذين يُسهمون في المهام الإدارية والتنفيذية الأساسية.
- ❖ بكالوريوس (51.0% - 25 فردًا) تمثل هذه الفئة الأغلبية ضمن العينة، مما يشير إلى أن معظم العاملين يمتلكون مؤهلات جامعية تُؤهلهم للعمل في وظائف تتطلب معرفة أكاديمية بالمحاسبة والإدارة.
- ❖ دبلوم عالي (12.2% - 6 أفراد) تمثل هذه الفئة مستوى تعليم بين البكالوريوس والدراسات العليا، ما يُشير إلى وجود كوادر تسعى لتعزيز معارفها في المجال المهني.
- ❖ ماجستير (4.1% - 2 فردين) تمثل نسبة صغيرة ضمن العينة، ما يشير إلى محدودية الكوادر الحاصلة على درجة الماجستير، والتي تُعد ضرورية لتطوير المهارات القيادية والإدارية.
- ❖ دكتوراه (10.2% - 5 أفراد) نسبة جيدة من العينة تمثل الكوادر الأكاديمية ذات الخبرة البحثية والمهنية العالية، مما يُسهم في تحسين الممارسات الإدارية والمحاسبية.
- ❖ محاسب قانوني (2.0% - فرد واحد) النسبة الأقل في العينة، مما يُبرز أهمية تعزيز توظيف المحاسبين القانونيين الذين يمكنهم تقديم رؤى متخصصة في الشؤون المالية والرقابية.

د. سنوات الخبرة:

جدول (5): عينة البحث حسب سنوات الخبرة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	4	8.2
من 10 – 5 سنوات	8	16.3
من 15 – 10 سنة	24	49.0
أكثر من 15 سنة	13	26.5
Total	49	100.0

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يشير الجدول رقم (5) إلى توزيع عينة البحث من العاملين في مصرف الرافدين - فرع بغداد وفقًا لسنوات الخبرة العملية. يعكس هذا التوزيع تنوعًا إيجابيًا بين الكوادر ذات الخبرات المختلفة، مما يعزز من شمولية النتائج وقدرتها على تقديم رؤى متنوعة حول دور استقلالية المدقق الخارجي في تعزيز التنمية الاقتصادية. وعند تحليل الفئات حسب سنوات الخبرة نلاحظ الآتي:

- ❖ أقل من 5 سنوات (8.2% - 4 أفراد) وتمثل هذه الفئة نسبة صغيرة، ما يشير إلى محدودية تمثيل الموظفين الجدد . ويُعد ذلك إيجابيًا في سياق البحث، إذ تُعزى المهام المتعلقة باستقلالية المدقق والتنمية الاقتصادية إلى الكوادر ذات الخبرة الأكبر، مما يعزز دقة البيانات .
- ❖ من 5 – 10 سنوات (16.3% - 8 أفراد) -تمثل هذه الفئة شريحة جيدة من العينة، إذ تضم موظفين في بداية بناء خبراتهم المتخصصة . ويساهم هؤلاء الأفراد في تقديم وجهات نظر مبنية على التجربة الميدانية المكتسبة، مما يُضيف قيمة لتحليل دور المدقق الخارجي.

- من 10 – 15 سنة (49.0% - 24 فردًا - (تُعد الفئة الأكثر تمثيلًا، مما يعكس اعتماد المصرف بشكل كبير على الكوادر ذات الخبرة المتوسطة إلى العالية . وتُساهم هذه الفئة بخبراتها العملية العميقة في تقديم رؤى شاملة حول استقلالية المدقق وتأثيرها المباشر على التنمية الاقتصادية.
- أكثر من 15 سنة (26.5% - 13 فردًا(-تضم هذه الفئة الكوادر الأكثر خبرة، التي تجمع بين العمق المهني والرؤية الاستراتيجية . ويُتوقع أن تكون مساهمة هذه الفئة فعّالة جدًا في توضيح العلاقة بين الاستقلالية المالية وتعزيز النمو الاقتصادي.

ويعكس توزيع العينة مزيجًا متوازنًا من الخبرات المختلفة، مما يُسهم في تقديم رؤية شمولية تجمع بين الخبرات الحديثة والخبرات الطويلة. ويشير التركز الكبير للفئتين (10-15 سنة وأكثر من 15 سنة) إلى أن الدراسة استهدفت الفئات القادرة على تقديم رؤى معمقة ومبنية على خبرة عملية طويلة، مما يعزز موثوقية النتائج. ورغم تمثيلهم المحدود، تُبرز مشاركتهم أهمية إشراك الجيل الجديد في فهم الدور الاستراتيجي للمدقق الخارجي، مما يفتح المجال لتطوير مهاراتهم في المستقبل. ويعزز تنوع المشاركين من جودة البيانات وتحليلها، حيث يسهم كل مستوى من الخبرة في تقديم وجهة نظر متميزة حول دور المدقق الخارجي.

كما يوضح الجدول أن عينة البحث متوازنة وفعّالة، إذ تشمل مختلف مستويات الخبرة التي تُسهم في تقديم رؤية متكاملة حول استقلالية المدقق الخارجي وأثرها على التنمية الاقتصادية. يعكس هذا التوزيع توافر الخبرات المؤهلة داخل المصرف، مما يدعم قدرة الدراسة على الوصول إلى استنتاجات دقيقة وذات مصداقية.

ه. نوع المؤهل:

جدول (6): عينة البحث حسب نوع المؤهل العلمي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	21	42.9
ادارة	9	18.4
اقتصاد	9	18.4
علوم مالية	4	8.2
اخرى	6	12.2
Total	49	100.0

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يوضح الجدول رقم (6) توزيع عينة البحث وفقًا لنوع المؤهل العلمي للمشاركين، مما يعكس تنوع الخلفيات التعليمية ومدى ارتباطها بمجالات المحاسبة والإدارة والاقتصاد في مصرف الرافدين - فرع بغداد. هذا التنوع يُسهم في تقديم رؤى متعددة وشاملة حول موضوع البحث المتعلق بدور استقلالية المدقق الخارجي في تعزيز التنمية الاقتصادية. وعند تحليل الفئات حسب نوع المؤهل العلمي نلاحظ الآتي:

- محاسبة (42.9% - 21 فردًا) -تُعد هذه الفئة الأكبر ضمن العينة، مما يعكس تركيز المصرف على توظيف الكوادر ذات المؤهلات المحاسبية لتولي الأدوار المالية والرقابية . ويمثل هذا التوزيع ميزة مهمة للبحث، إذ إن تخصص المحاسبة يُعد الأكثر صلة بموضوع استقلالية المدقق الخارجي.

- إدارة (18.4% - 9 أفراد) - تضم هذه الفئة موظفين ذوي خلفيات إدارية، مما يُبرز دور الإدارة في دعم وتعزيز استقلالية المدقق الخارجي وتسهيل العمليات التي تؤثر على التنمية الاقتصادية . ويُظهر ذلك أهمية التعاون بين المحاسبين والمديرين لتحقيق أهداف المصرف.
- اقتصاد (18.4% - 9 أفراد) - يعكس وجود هذه الفئة إدراك المصرف لأهمية الاقتصاد في تحليل القرارات المالية والتنموية . ويُساهم متخصصو الاقتصاد في تقديم رؤى استراتيجية حول كيفية تأثير استقلالية المدقق الخارجي على التنمية الاقتصادية.
- علوم مالية (8.2% - 4 أفراد) -تمثل هذه الفئة نسبة صغيرة نسبيًا، لكنها تُضيف بُعدًا تقنيًا متعلقًا بإدارة الاستثمارات والتمويل، وهو عنصر مكمل لجهود المدقق الخارجي في تحسين الأداء المالي.
- أخرى (12.2% - 6 أفراد) -تضم هذه الفئة مشاركين من تخصصات متنوعة قد تشمل القانون أو الحاسوب أو العلوم الاجتماعية . وهذا التنوع يُساهم في إثراء النتائج من خلال تقديم وجهات نظر متعددة.

وتشير نسبة 42.9% من المشاركين من تخصص المحاسبة إلى أن البحث يعتمد على آراء موظفين ذوي معرفة متعمقة بالممارسات المحاسبية، مما يدعم مصداقية النتائج المتعلقة بدور المدقق الخارجي. ويبرز التنوع بين تخصصات الإدارة والاقتصاد والعلوم المالية كعناصر داعمة لفهم أوسع لكيفية تأثير استقلالية المدقق الخارجي على التنمية الاقتصادية. وإن مشاركة موظفين من خلفيات تعليمية متنوعة تعزز شمولية الدراسة، إذ يمكن أن تقدم رؤى جديدة وغير تقليدية حول العلاقة بين التدقيق والتنمية الاقتصادية.

2. تحليل ردود العينة

أ. المتغير المستقل (استقلالية المدقق الخارجي)

الجدول الآتي رقم (7) يعرض الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ومستوى الأهمية لعبارات المتغير المستقل (استقلالية المدقق الخارجي) وكما يأتي:

جدول (7): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ومستوى الأهمية لعبارات المتغير المستقل (استقلالية المدقق الخارجي)

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الاهمية
يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية الكاملة عند تقييم العمليات المالية في المصرف.	4.2857	.67700	3	مرتفع
لا يتعرض المدقق الخارجي لأي ضغوط من الإدارة العليا للمصرف عند إعداد تقريره.	4.0816	.90914	7	جيد
يمتلك المدقق الخارجي الصلاحيات اللازمة للوصول إلى جميع المعلومات المطلوبة دون قيود.	4.3265	.74688	2	مرتفع

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الاهمية
تحترم إدارة المصرف آراء وتوصيات المدقق الخارجي حتى في الحالات التي تتعارض مع أهدافها.	3.8980	.87190	8	جيد
يتم تعيين المدقق الخارجي من قبل جهة مستقلة لضمان عدم تأثر استقلاليته بعلاقات المصرف.	4.1837	.90539	5	جيد
يُنظر إلى تقارير المدقق الخارجي على أنها محايدة وموضوعية من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة.	4.2041	.84112	4	مرتفع
تضمن اللوائح التنظيمية والرقابية استقلالية المدقق الخارجي في المصارف التجارية.	4.3878	.75874	1	مرتفع
يتم تحديد أتعاب المدقق الخارجي من قبل جهات مستقلة لضمان عدم تأثير المصرف على رأيه المهني.	4.0836	.88593	6	جيد
المجموع العام	4.181	0.576		جيد

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يمثل الجدول تحليلًا تفصيليًا لآراء عينة البحث حول استقلالية المدقق الخارجي، مستندًا إلى تقييم العبارات المرتبطة بهذا المتغير. تشير النتائج إلى أن استقلالية المدقق الخارجي تحظى بمستوى جيد من القبول العام في مصرف الرافدين - فرع بغداد، مع وجود بعض المجالات التي تحتاج إلى تعزيز لضمان تحقيق أقصى درجات الحيادية والموضوعية في عمل المدقق. وإن العبارات ذات الأهمية المرتفعة هي الآتي:

- العبارة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي "تضمن اللوائح التنظيمية والرقابية استقلالية المدقق الخارجي" (4.3878) تعكس الثقة الكبيرة لدى المشاركين في فعالية اللوائح التنظيمية والرقابية في دعم استقلالية المدقق الخارجي. تُعد هذه النتيجة مؤشرًا إيجابيًا على دور السياسات والقوانين التنظيمية في توفير بيئة عمل ملائمة للمدققين بعيدًا عن التأثيرات الداخلية.
- العبارة "يمتلك المدقق الخارجي الصلاحيات اللازمة للوصول إلى جميع المعلومات دون قيود" (4.3265) تشير إلى توفر الموارد والمعلومات اللازمة للمدققين، وهو عنصر أساسي يمكنهم من أداء وظائفهم بدقة وموضوعية.
- العبارة "يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية الكاملة عند تقييم العمليات المالية" (4.2857) تُظهر إدراك المشاركين لاستقلالية المدققين في القيام بمهامهم دون تدخل مباشر، مما يعزز من مصداقية تقاريرهم.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 199-217
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.10

والعبارات ذات الأهمية الجيدة هي:

- العبارة "لا يتعرض المدقق الخارجي لأي ضغوط من الإدارة العليا" (4.0816) تشير إلى أن الأغلبية ترى أن التدخل الإداري في عمل المدقق محدود، لكن الانحراف المعياري المرتفع يُظهر تباينًا في وجهات النظر. هذا التباين قد يشير إلى وجود حالات استثنائية تؤثر فيها الإدارة على المدقق.
- العبارة "تحترم إدارة المصرف آراء وتوصيات المدقق الخارجي" (3.8980) حصلت على أقل متوسط حسابي. هذه النتيجة قد تعكس تحديًا في تقبل الإدارة لتوصيات المدقق في بعض الحالات، خاصة إذا كانت هذه التوصيات تتعارض مع مصالح المصرف قصيرة الأجل.

ويظهر متوسط إجمالي (4.181) أن استقلالية المدقق الخارجي في المصرف تُعد جيدة إلى حد كبير، مع وجود نقاط قوة واضحة في اللوائح التنظيمية وصلاحيات المدقق للوصول إلى المعلومات. ومع ذلك، توجد بعض التحديات المتعلقة بضغط الإدارة على المدقق واحترام توصياته. وتشير النتائج إلى أن اللوائح التنظيمية هي العامل الأبرز في دعم استقلالية المدقق الخارجي، مما يعكس بيئة عمل تتسم بالوضوح والشفافية. ومع ذلك، تحتاج بعض الجوانب إلى تحسين، مثل تعزيز احترام الإدارة لتوصيات المدقق وضمان عدم وجود أي تأثير غير مباشر على حياديته، سواء من خلال الأتعاب أو العلاقات الإدارية.

ب. **المتغير التابع: تعزيز التنمية الاقتصادية:** الجدول الآتي رقم (8) يعرض الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ومستوى الأهمية لعبارات المتغير المستقل (تعزيز التنمية الاقتصادية) وكما يأتي:

جدول (8): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ومستوى الأهمية لعبارات المتغير التابع (تعزيز التنمية الاقتصادية)

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الاهمية
تُساهم أنشطة المصرف في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعزز التنمية الاقتصادية.	4.1224	.78083	4	جيد
يعمل المصرف على تقديم قروض ميسرة تهدف إلى تحسين مستويات المعيشة للمجتمعات المحلية.	4.2041	.73540	3	مرتفع
تساهم الخدمات المصرفية المقدمة في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي.	3.9592	.84061	6	جيد
يلعب المصرف دورًا رئيسيًا في تمويل المشاريع التنموية الكبرى في المنطقة.	3.9184	1.11499	7	جيد
يُظهر المصرف التزامًا بدعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الزراعة والصناعة والخدمات.	4.2449	.87870	2	مرتفع

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الاهمية
توفر برامج التمويل في المصرف فرص عمل جديدة تساهم في تقليل معدلات البطالة.	4.0000	.93541	5	جيد
يعمل المصرف على تطوير خدمات مالية مبتكرة تُساهم في تسهيل العمليات الاقتصادية وزيادة النمو التجاري.	3.8776	1.01309	8	جيد
يلتزم المصرف بمسؤولياته الاجتماعية والاقتصادية لتعزيز الاستدامة والتنمية الشاملة.	4.2653	.67006	1	مرتفع
المجموع العام	4.073	0.588		جيد

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يقدم الجدول تحليلًا تفصيليًا لآراء عينة البحث حول دور مصرف الرافدين في تعزيز التنمية الاقتصادية، بناءً على تقييم المشاركين للعبارات المتعلقة بالأنشطة والخدمات التي يقدمها المصرف. النتائج تُبرز دور المصرف كعامل أساسي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، مع تسليط الضوء على النقاط التي تحتاج إلى تحسين. وان العبارات ذات الأهمية المرتفعة هي الآتي:

- ❖ "يلتزم المصرف بمسؤولياته الاجتماعية والاقتصادية لتعزيز الاستدامة والتنمية الشاملة" (4.2653)حصلت هذه العبارة على أعلى متوسط حسابي، مما يعكس تقدير المشاركين لدور المصرف في تحقيق التوازن بين المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية والاستدامة.
- ❖ يُظهر المصرف التزامًا بدعم القطاعات الاقتصادية الرئيسة مثل الزراعة والصناعة والخدمات" (4.2449)
  - تشير هذه النتيجة إلى أن المصرف يلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز القطاعات الاقتصادية الحيوية، مما يُسهم في تنويع الاقتصاد وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.
  - يعمل المصرف على تقديم قروض ميسرة تهدف إلى تحسين مستويات المعيشة للمجتمعات المحلية" (4.2041) تعكس هذه النتيجة أهمية القروض الميسرة التي يقدمها المصرف في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وإن العبارات ذات الأهمية الجيدة هي كما يأتي:

- ❖ تُساهم أنشطة المصرف في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعزز التنمية الاقتصادية" (4.1224) يُظهر المصرف اهتمامًا بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تُعد حجر الزاوية في تحقيق التنمية المستدامة.
- ❖ توفر برامج التمويل في المصرف فرص عمل جديدة تساهم في تقليل معدلات البطالة" (4.0000) وتُبرز هذه النتيجة دور المصرف في تحسين معدلات التوظيف، وإن كان هناك مجال لتعزيز الأثر.
- ❖ تساهم الخدمات المصرفية المقدمة في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي" (3.9592) وتُظهر النتيجة أن المصرف يساهم في تحفيز الاستثمار، لكنه قد يحتاج إلى تحسين الاستراتيجيات لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

- ❖ يعمل المصرف على تطوير خدمات مالية مبتكرة تُساهم في تسهيل العمليات الاقتصادية وزيادة النمو التجاري" (3.8776) وتشير النتيجة إلى أن الابتكار في الخدمات المالية يُعد جانبًا جيدًا ولكنه يتطلب مزيدًا من التطوير لدعم النمو الاقتصادي.
- ❖ يلعب المصرف دورًا رئيسيًا في تمويل المشاريع التنموية الكبرى في المنطقة" (3.9184) وتعكس هذه النتيجة دور المصرف في تمويل المشاريع التنموية، مع الحاجة إلى تعزيز الجهود في هذا المجال.
- ❖ ويُظهر المتوسط العام (4.073) أن المصرف يساهم بشكل جيد في تعزيز التنمية الاقتصادية، مع تميز ملحوظ في مجالات الالتزام بالمسؤوليات الاجتماعية ودعم القطاعات الاقتصادية الحيوية. وعلى الرغم من الأداء الجيد في دعم المشاريع الصغيرة وتقديم القروض الميسرة، فأن هناك مجالًا للتحسين في جوانب الابتكار المالي وجذب الاستثمارات الأجنبية.

3. **اختبار فرضية البحث:** يوضح الجدول رقم (9) اختبار الفرضية الرئيسة للبحث "يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لاستقلالية المدقق الخارجي على تعزيز التنمية الاقتصادية في المصارف التجارية".

جدول (9): اختبار تأثير استقلالية المدقق الخارجي على تعزيز التنمية الاقتصادية في المصارف التجارية

Coefficients[a]							R^2
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	
		B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	.773	.398		1.943	.001	.599
	استقلالية المدقق الخارجي	.790	.094	.774	8.377	.000	
a. Dependent Variable: تعزيز التنمية الاقتصادية							

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS؟

يُظهر الجدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس تأثير استقلالية المدقق الخارجي على تعزيز التنمية الاقتصادية في المصارف التجارية، استنادًا إلى البيانات التي تم جمعها وتحليلها. تعكس النتائج أهمية استقلالية المدقق الخارجي كعامل مؤثر في تعزيز التنمية الاقتصادية، مع وجود دلالة إحصائية قوية تدعم الفرضية الرئيسة للبحث. والآتي تحليل النتائج:

- ❖ معامل التحديد($R^2 = 0.599$) : -يُشير إلى أن استقلالية المدقق الخارجي تُفسر حوالي 59.9% من التغير في تعزيز التنمية الاقتصادية . وهذا معامل قوي يعكس تأثيرًا كبيرًا لاستقلالية المدقق الخارجي في دعم التنمية الاقتصادية في المصارف التجارية.
- ❖ القيمة الثابتة(Constant = 0.773) : وتعكس القيمة الثابتة النقطة التي يكون فيها المتغير المستقل (استقلالية المدقق الخارجي صفرًا، وهي تشير إلى أن هناك مستوى أساسي للتنمية الاقتصادية بغض النظر عن استقلالية المدقق.
- ❖ معامل الاستقلالية0.790 = B : ويُشير إلى أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في استقلالية المدقق الخارجي تُؤدي إلى زيادة بمقدار 0.79 في تعزيز التنمية الاقتصادية. وهذا معامل تأثير قوي يُظهر العلاقة الإيجابية المباشرة بين المتغيرين.

- القيمة الإحصائية0.000 = Sig. : وتدل على وجود دلالة إحصائية قوية جدًا، إذ إن قيمة .Sig) أقل من 0.05، مما يعني قبول الفرضية الرئيسة للبحث بأن استقلالية المدقق الخارجي تؤثر بشكل إيجابي وذو دلالة إحصائية على تعزيز التنمية الاقتصادية.
- قيمة8.377= t وتُعد هذه القيمة مرتفعة، مما يؤكد قوة تأثير استقلالية المدقق الخارجي على المتغير التابع (التنمية الاقتصادية.

نتيجة لذلك يتم قبول الفرضية الرئيسة تُظهر النتائج أن هناك تأثيرًا إيجابيًا ذو دلالة إحصائية لاستقلالية المدقق الخارجي على تعزيز التنمية الاقتصادية في المصارف التجارية. إذ إن استقلالية المدقق الخارجي تُعد عاملًا أساسيًا في تحقيق الشفافية والمصداقية في العمليات المالية، مما يُسهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. أظهرت النتائج أن استقلالية المدقق الخارجي تُعد عنصرًا محوريًا في تعزيز التنمية الاقتصادية في المصارف التجارية. إذ إن استقلالية المدقق الخارجي تؤدي إلى تحسين الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، مما يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة، ويسهم في توجيه الموارد بشكل أكثر كفاءة لدعم المشاريع التنموية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
2. تشير النتائج إلى أن اللوائح التنظيمية والرقابية تُعد العامل الأكثر تأثيرًا في دعم استقلالية المدقق الخارجي، حيث توفر إطارًا قانونيًا يضمن حياديته ويحد من التدخلات الإدارية.
3. أظهرت الدراسة أن حصول المدقق الخارجي على صلاحيات كاملة للوصول إلى جميع المعلومات المطلوبة يلعب دورًا أساسيًا في ضمان دقة التقييم المالي وموضوعية التقارير، مما يدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة.
4. النتائج تعكس أن التزام المصارف بدعم القطاعات الاقتصادية الرئيسة والمسؤوليات الاجتماعية يُعد من المحركات الأساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية، مما يشير إلى الدور المتزايد للمصارف في تحقيق الاستدامة الاقتصادية.
5. إن استقلالية المدقق الخارجي تُفسر نسبة كبيرة من التغيرات في تعزيز التنمية الاقتصادية، مما يُبرز العلاقة القوية بين الاستقلالية والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل.

ثانياً. التوصيات: بناءً على الاستنتاجات أعلاه فإننا نوصي بالآتي:

1. تحديث وتطوير اللوائح لضمان استقلالية المدقق الخارجي بشكل كامل وتعزيز الشفافية في العمليات المالية.
2. ضمان حصول المدققين على جميع المعلومات المطلوبة دون قيود لدعم تقييمات دقيقة وموضوعية.
3. العمل على تطوير خدمات مالية مبتكرة لدعم المشاريع الصغيرة وجذب الاستثمارات الأجنبية.
4. تكثيف جهود المصارف لتأكيد التزامها بالمسؤوليات الاجتماعية ودعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مما يعزز ثقة المستثمرين والمجتمع في دورها التنموي.
5. توفير برامج تدريبية متقدمة للمدققين الخارجيين لتطوير مهاراتهم بما يتماشى مع المتطلبات الحديثة في مجال التدقيق والتنمية الاقتصادية.

المصادر

1. Alsmady, A. A. (2022. Quality of financial reporting, external audit, earnings power and companies performance The case of Gulf Corporate Council Countries. Research in Globalization, 5, 100093.
2. Babatunde, M. A., & Oluwatosin, E. O. (2023. Auditor Independence and Audit Quality in Nigerian Banks Mediating role of Auditor-Client Relationships. Pakistan Journal of Multidisciplinary Innovation, 2(2, 32-45.
3. Bappa, B., & Yahaya, O. A. (2024. An Analysis of the Relationship Between Auditor Independence and Audit Quality. Universal Journal of Financial Economics, 3(1, 32-55.
4. Bu, J., & Cuervo-Cazurra, A. (2020. Informality costs Informal entrepreneurship and innovation in emerging economies. Strategic Entrepreneurship Journal, 14(3, 329-368.
5. Cameran, M., Campa, D., & Francis, J. R. (2022. The relative importance of auditor characteristics versus client factors in explaining audit quality. Journal of Accounting, Auditing & Finance, 37(4, 751-776.
6. Endri, E. (2020. The effect of task complexity, independence and competence on the quality of audit results with auditor integrity as a moderating variable. International Journal of Innovation, Creativity and Change, 12(12.
7. Hasan, S., Kassim, A. A. M., & Hamid, M. A. A. (2020. The impact of audit quality, audit committee and financial reporting quality evidence from Malaysia. International Journal of Economics and Financial Issues, 10(5, 272.
8. Ismail, A. H., Merejok, N. M., Dangi, M. R. M., & Saad, S. (2020. Does audit quality matters in Malaysian public sector auditing?. Journal of Academia, 7, 102-116.
9. Kaawaase, T. K., Nairuba, C., Akankunda, B., & Bananuka, J. (2021. Corporate governance, internal audit quality and financial reporting quality of financial institutions. Asian Journal of Accounting Research, 6(3, 348-366.
10. Lefebvre, A. B., Amran, D. C., & Mgammal, I. P. (2023. Impact Of Audit Independence On Transparency And Accountability In Corporate Organizations In Vidin, Bulgaria. African Journal of Emerging Issues, 5(16, 15-25.
11. Mustikarini, A., & Adhariani, D. (2022. In auditor we trust 44 years of research on the auditor-client relationship and future research directions. Meditari Accountancy Research, 30(2, 267-292.
12. Ojo, M. (2006, May. Auditor independence–its importance to the external auditor's role in banking regulation and supervision. In Conference Proceedings of the IBFR Conference (pp. 1-25.
13. Prabowo, D. D. B., & Suhartini, D. (2021. The effect of Independence and integrity on audit quality Is there a moderating role for E-Audit. Journal of economics, business, and accountancy Ventura, 23, 305-319.
14. Santana, C., & Albareda, L. (2022. Blockchain and the emergence of Decentralized Autonomous Organizations (DAOs An integrative model and research agenda. Technological Forecasting and Social Change, 182, 121806.
15. Sucher, P., & Bychkova, S. (2001). Auditor independence in economies in transition: a study of Russia. European accounting review, 10(4), 817-841.